

Distr.: General
5 September 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٧٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة: المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

تقرير الأمين العام**

موجز

عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح دورتيه الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين في نيويورك في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير وفي جنيف في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، على التوالي. وشدد المجلس، في دورته الأولى، على أن هناك حاجة ماسة للتصدي لحالة الرضا المفرط عن النفس في مواجهة المخاطر الجديدة والمثيرة للانزعاج التي يتعرض لها الأمن الدولي من قبيل زيادة التركيز على الأسلحة النووية في العقائد العسكرية، وانتشار القذائف، وإمكانية نشر نظم وطنية للدفاع بالقذائف. وفيما يتعلق بالتصدي لهذه الحالة من الرضا المفرط عن النفس في الأجل الطويل، أوصى المجلس بالتكليف بإجراء دراسة بشأن التثقيف والتدريب في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، وأعد مشروعاً للولاية المنوطة بتلك الدراسة. وناقش المجلس التوقعات المتعلقة بمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ (نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٠)،

* A/55/150 و Corr.1 و 2.

** يغطي هذا التقرير نتائج دورتي المجلس الاستشاري المعقودتين في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير والفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠

وأهمية اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر. (NPT/CONF.2000/28 (parts I-IV)) ولدى دراسة المجلس لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة في ضوء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه لعام ٢٠٠١، أوضح المجلس مختلف الأهداف والغايات المتوخاة من ذلك الاجتماع. وفي اجتماع المجلس المعقود في تموز/يوليه، بدأ المجلس النظر في مسألة الثورة الحادثة في الشؤون العسكرية، وسيواصل النظر في هذه المسألة في اجتماعاته المقبلة. ويتضمن هذا التقرير موجزا للمناقشات التي دارت في المجلس. واستجابة لقرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ كاف، أحال المجلس إلى الأمين العام "آراء حول المعلومات المتعلقة بالتدابير المحددة التي تقلل إلى حد كبير من خطر نشوب الحرب النووية"، واقترح اتخاذ أربعة تدابير ينبغي التركيز عليها للتقليل من الخطر النووي. ويرد موجز لتلك المناقشة في تقرير منفصل مقدم إلى الجمعية العامة (A/55/342). وقام المجلس، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بالموافقة على تقرير مديرة المعهد عن أنشطته للفترة من تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٠ وبرنامج العمل والميزانية لعام ٢٠٠١ لتقديمه إلى الجمعية العامة (انظر A/55/267).

أولا مقدمة

النظم الدفاعية للقذائف التسيارية إلى الإخلال بتوازن الاستقرار الاستراتيجي الذي ساد خلال الخمسين عاما الماضية استنادا إلى وجود الردع النووي. ورغم خطل المبدأ الذي استند إلى القدرة على إلحاق الدمار المتبادل والمؤكد بين الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية، وإلى قدرة الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على أن تلحق بالخصم قدرا معيناً من الدمار، فقد استهدف هذا المبدأ أن يوفر للعالم ضمنا بدرجة ما بأن أسلحة الدمار الشامل لن تستخدم على الإطلاق. وينبغي التركيز الآن على الهدف المتمثل في خفض التهديد النووي مع الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. ومن المؤكد أن التوسع في هذا التهديد باسم الأمن هو أمر لا يعقل. ووفقا لما ذكره أحد الأعضاء، فإن إمكانية تفكيك هيكل الأمن الاستراتيجي الحالي لصالح نظام تسعى فيه كل دولة لتحقيق منعتها الخاصة من شأنه أن يؤدي إلى حالة من "الفوضى النووية". ويتمثل جانب آخر لهذه القضية في التهديد المتزايد لانتشار القذائف الذي يشكل على السواء العلة والأثر للأزمة الراهنة.

٥ - وكان من بين العوامل الحفازة الأخرى الاستعدادات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء نظام دفاعي وطني بالقذائف، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تأثير على المعاهدة الثنائية للحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية^(١) ولوحظ أن نظام الدفاع الوطني بالقذائف كان، في جملة أمور، بمثابة رد فعل للتطور الحادث في مجال انتشار القذائف. وكان هناك اتفاق على نطاق واسع بأن الآثار المترتبة على خرق معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ستكون لها أصدائها فيما وراء حدود طرفي ذلك الاتفاق. وكان رد فعل الاتحاد الروسي إزاء هذه الإمكانية ردا سريعا. ورغم ما عبرت عنه آراء عديدة في المجلس مؤداها أن طرفي معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية يمكن

١ - عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح* دورتيه الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين في نيويورك في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وفي جنيف في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، على التوالي. ويقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ سين المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. وقد قدم، في وثيقة منفصلة (A/55/267)، تقرير المجلس عن أعماله بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. أما "آراء" المجلس المقدمة استجابة للطلب الوارد في القرار ٥٤/٥٤ كاف، المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والمعنون "تخفيض الخطر النووي"، فترد في تقرير منفصل للأمين العام (A/55/324).

٢ - وقد رأس دورتي المجلس في عام ٢٠٠٠ ميغيل مارين بوش، القنصل العام للمكسيك في برشلونة.

٣ - وترد أدناه بعض النقاط البارزة للمداولات التي أجراها المجلس خلال الدورتين والتوصيات المحددة التي أحالها إلى الأمين العام.

ألف المسائل النووية

٤ - كان الموضوع الذي استحوذ على الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس هو الحاجة إلى التصدي لحالة الرضا المفرط عن الذات، التي تكاد تبلغ حد اللامبالاة، على الصعيدين الحكومي والعام، فيما يتعلق بالتهديدات المتزايدة التي تبعث على الانزعاج والتي يتعرض لها الأمن الدولي. ويتمثل أحد هذه التهديدات في شكل سباق جديد للأسلحة، كان من أحدث مظاهره إمكانية حدوث سباق في إنتاج القذائف التسيارية الدفاعية. وسوف يؤدي انتشار

* ترد قائمة بأعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح في مرفق هذا التقرير.

مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة للحد من المواد الانشطارية وبشأن ضمانات الأمن السلبية لم يكن بسبب مشكلة في هيكل مؤتمر نزع السلاح، ولكن بالأحرى بسبب المناخ الأمني والسياسي المناهض لتحديد الأسلحة. وكانت هناك جوانب عديدة للنكسات التي واجهتها معاهدة عدم الانتشار منذ قرار عام ١٩٩٥ بتمديدتها إلى أجل غير مسمى. وعلى الرغم من المناقشات المتعلقة بكيفية البدء في جولة ثالثة من المفاوضات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ٣)، فإن عدم وجود مفاوضات رسمية بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية بشأن زيادة تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية لم يكن بادرة خير لمواصلة المساومة الأساسية المتعلقة بالمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ومن شأن نشر الأسلحة النووية في جنوب آسيا أن يشكل أيضا تحديا بالغا للقصد الأساسي للمعاهدة. وكان رفض مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بمثابة لطمة قوية لمصادقية المعاهدة وللأهداف التي حددها مؤتمر الأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥.

٨ - وتباينت الآراء التي طرحت في المجلس حول كيفية تجاوز معاهدة عدم الانتشار لهذه النكسات، بيد أنه في دورة الشتاء لم يكن هناك، عموما، تفاؤل كبير بأن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ سيؤدي إلى نتائج إيجابية. وبدلا من ذلك، فقد شدد الأعضاء على الحاجة إلى بحث ما وراء نجاح المؤتمر أو فشله وإلى الحاجة الأكبر إلى الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي وتعزيز نزع السلاح النووي بطرق أخرى.

٩ - وتحقيقا لهذه الغاية، حث المجلس الأمين العام على أن يقوم، مستعينا بالسلطة المعنوية التي ينطوي عليها منصبه

أن يتفاوضا بشأن إدخال تغييرات على أحكام المعاهدة بما يدعم الأمن الاستراتيجي، فإن أعضاء آخرين أعربوا عن قلقهم بشأن رد فعل دول أخرى إزاء نشر نظام وطني للدفاع بالقذائف. وأعرب هؤلاء الأعضاء عن تخوفهم من أن دولاً أخرى ستتخذ من قيام الدولة الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية بإنشاء نظام وطني للدفاع بالقذائف ذريعة لإنشاء نظم وطنية محلية للدفاع بالقذائف، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، حفاظا على أمنها الإقليمي أو دون الإقليمي. ويبدو، طبقا لما ذكره أحد الأعضاء، أنه خلافا لما كان عليه الحال في عهد الحرب الباردة حينما كانت الحالة السياسية هي التي تشكل نوع السلاح، فإن نوع السلاح هو الذي يشكل الآن الحالة السياسية.

٦ - وأعرب المجلس عموما عن أسفه لأن المبادئ النووية التي تطرحها الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تولي تركيزا شديدا على إمكانية استعمال الأسلحة النووية. ويحدث هذا في وقت كان ينبغي فيه لتلك الدول أن تنأى بنفسها عن هذه الإمكانية. وكانت الحجج التي طرحت في مجلس شيوخ الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٩ تأييدا لرفض التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تأكيداً جديدا يبعث على القلق لاستمرار الاعتماد على إمكانية استعمال الأسلحة النووية. وكان أيضا المشروع الجديد للعقيدة العسكرية للاتحاد الروسي، الذي يعيد تأكيد استخدام الأسلحة النووية لضمان الأمن، شاهدا جديدا على مواصلة الاعتماد على الأسلحة النووية.

٧ - وشكلت هذه الحالة الأمنية الجديدة سببا وخلفية لحالة الركود التي كان يتسم بها أصلا جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، سواء في مؤتمر نزع السلاح أو في دورات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ على مدى الثلاث سنوات الماضية. وكان واضحا أن عدم إجراء

١٢ - وأعرب أعضاء من الدول غير الأطراف عن اعتقادهم بأن نتائج المؤتمر لا صلة لها بواقع الحالة السياسية الراهنة، لا سيما فيما يتعلق بالميدان النووي، ومن ثم فهي غير ذات صلة بالموضوع. وذكر هؤلاء الأعضاء أن عدم مناقشة المسألة الحاسمة المتعلقة بخطط الدفاع الوطنية بالقذائف أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ ليس من شأنه سوى مضاعفة إحساسهم بعدم واقعية تلك النتائج.

١٣ - بيد أن جميع الأعضاء أوصوا بأن يواصل الأمين العام التركيز على مسألة القضاء التام على الأسلحة النووية وعلى تشجيع التثقيف بشأن مخاطر الحرب النووية. وجرى الإعراب عن آراء مختلفة بشأن اقتراح الأمين العام بأن ينظر مؤتمر قمة الألفية في عقد مؤتمر دولي للمساعدة في تحديد سبل القضاء على المخاطر النووية، وذلك بهدف اجتذاب اهتمام المجتمع العالمي بتلك الاحتياجات الملحة.

باء - قرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ كاف المعنون "نزع السلاح العام الكامل: تخفيض الخطر النووي"

١٤ - رحب المجلس بالفرصة التي يتيحها الطلب الموجه إلى الأمين العام في قرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ كاف بأن يلتمس الآراء بشأن "المعلومات المتعلقة بالتدابير المحددة التي تقلل إلى حد كبير من خطر نشوب الحرب النووية". وفي تقرير منفصل قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/55/324)، جرى تقديم موجز للتدابير التي طرحها المجلس لتخفيض الخطر النووي، مشفوعة بورقات أعدها ثلاثة من أعضاء المجلس، وهم هارالد مولر، وغويليرمو غونزاليس، وأرون داتي غوس. ولم يتيسر للمجلس وقت كاف للنظر المتعمق في تلك التدابير وسيواصل مناقشتها في دورات قادمة.

الرفيع، بتوجيه نداء إلى جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، لكي تتغلب على خلافاتها وتواصل التزامها الأساسي المنصوص عليه في المادة الرابعة بالقضاء على جميع هذه الأسلحة في نهاية المطاف. واقترح أعضاء المجلس ألا تطرح هذه النداءات في محافل نزع السلاح فحسب، ولكن أيضا في المؤتمرات الرئيسية المتعلقة بمجالات أخرى. وينبغي أن تستهدف هذه النداءات أيضا الرأي العام العالمي لأنه من الضروري، وفقا لما ذكره معظم الأعضاء، أن يقدر جميع الناس المخاطر الماثلة. وجرى اقتراح أن يكون تركيز حملة التثقيف في مجال نزع السلاح (التي تجري مناقشتها أدناه) على نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

١٠ - وفي الدورة الثانية للمجلس، المعقودة في تموز/يوليه، تناول الأعضاء نتائج مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، حيث تباينت الآراء بشأنها. وبالنسبة إلى بعض الأعضاء من الدول الأطراف في المعاهدة، فقد رأوا أن الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2000/28 (Parts I-IV)) تتضمن التزامات جديدة بترع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وأن هذه الوثيقة، إن لم تكن تمثل نتيجة مثالية، فهي تعبير عما أمكن إنجازه. وأعرب هؤلاء الأعضاء عن اقتناعهم بأن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ أدى إلى تعزيز الأحكام الأساسية للمعاهدة، لا سيما فيما يتعلق بالالتزامات التي جرى التعهد بها لدى استعراض المادة الرابعة. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى تدعيم تلك المكتسبات.

١١ - وبالنسبة إلى بعض الأعضاء من الدول الأطراف، فإنه مما شاب نتائج مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ أن مناقشات المؤتمر والاتفاقات التي توصل إليها لم تأخذ في الاعتبار المناقشة الحامية الوطيس التي دارت بشأن النتائج الاستراتيجية لإمكانية نشر نظم دفاع وطنية بالقذائف.

أوقات الصراع أو ما بعد الصراع، ولكن أيضا في المرحلة الوقائية. فضلا عن ذلك، فإنه من الضروري مواصلة الجهود لأن أثر انتشار الأسلحة الصغيرة يمكن أن يستمر لوقت طويل بعد انتهاء الصراع. وسيقوم المجتمع الدولي بدور محوري في دعم المناطق سياسيا وماليا في سبيل الاضطلاع بهذه الجهود.

دال - الثورة في الشؤون العسكرية وأثرها على نزع السلاح وتحديد الأسلحة

١٨ - بدأ المجلس، في دورته الخامسة والثلاثين، دراسة مسألة الثورة في الشؤون العسكرية استنادا إلى ورقة أعدها عضو المجلس، جان ماري غويهنو. وأقر المجلس بأن المناقشة كانت مفيدة، وإن كانت ذات طابع أولي. ووافق المجلس على مواصلة دراسة هذه المسألة وعلى أن يستكشف بمزيد من التفصيل الآثار المترتبة على الثورة في الشؤون العسكرية في عدة مجالات، لا سيما في ما يتعلق بتدابير نزع السلاح في المستقبل.

هاء - التثقيف لأغراض نزع السلاح

١٩ - في عام ١٩٧٨، دعت الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة^(٢) (وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح)، إلى الاضطلاع بحملة للتثقيف في ميدان نزع السلاح. وفي عام ١٩٨٠، عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مؤتمرا عالميا بشأن التثقيف في ميدان نزع السلاح، والذي قام بوضع برنامج عمل عالمي طموح للتثقيف في هذا الميدان. بيد أن الأمور كانت مختلفة في تلك الأيام، حيث كان خطر الإبادة النووية محسوسا بقوة، وكانت هناك رغبة عظيمة في التحكم الرشيد في سباق الأسلحة النووية. وشدد المجلس على أن حالة الرضا المفرط عن النفس السائدة حاليا فيما يتعلق بالمسائل النووية، حسبما جرت مناقشته أعلاه، هي السبب الرئيسي وراء عدم

جيم - الأسلحة الصغيرة في ضوء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في عام ٢٠٠١

١٥ - أشارت المناقشات التي جرت في المجلس بشأن القضية المعقدة المتعلقة بانتشار الأسلحة الخفيفة إلى نهج يتمثل في ثلاثة مسارات على الأقل فيما يتعلق بمؤتمر عام ٢٠٠١. أما المسار الأول فيمكن أن يطلق عليه شعار زيادة الوعي العالمي. ذلك أن هناك حاجة إلى إبراز الجوانب ذات الطابع العام والإنساني إلى حد كبير لهذه المسألة على المستوى الدولي. فهي ذات طابع عالمي من حيث أنها تنطوي على نوع من الترابط بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي، وبين الموردين والمستقبلين، وبين البلدان التي تعيش في سلم وتلك التي تعيش في حالة صراع. وسيقوم بدور هام في هذا الجهد مجتمع المنظمات غير الحكومية وغيرها من أعضاء المجتمع المدني، بما في ذلك الشركات الخاصة للأمن والمصارف.

١٦ - ويمكن أن يتضمن المسار الثاني وضع قواعد دولية من قبيل المعايير التي تحكم نقل الأسلحة الصغيرة والحصول عليها. بيد أنه لن يكون بالمهمة اليسيرة التمييز بين الاتجار المشروع وغير المشروع في الأسلحة الصغيرة، في ضوء الحق المشروع في الدفاع عن النفس الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وفي ضوء التفاوت بين المناطق والخصائص المحددة لكل منها، فإن بعض الأعضاء يعتقدون أن هذه القواعد يمكن وضعها بصورة أفضل على الصعيدين الإقليمي أو حتى دون الإقليمي.

١٧ - أما المسار الثالث، وهو إلى حد كبير أهم المسارات الثلاثة، فإنه يتضمن الجهود التي تبذلها المناطق والمناطق الاقليمية والمبادرات التي تقدمها والأنشطة التي تضطلع بها بشأن هذه المسألة. وهذه الجهود لا ينبغي بذلها فقط أثناء

٢٢ - وفي دورة الصيف، قام كل من رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح (جنيف)، ديفيد أتوود، وأمين عام اللجنة، كولن آرشر، وكيت بوكانان، من الرابطة الدولية النسائية للسلام والحرية، بتقديم آرائهم، معاً، في ورقة شاملة قُدمت إلى المجلس بشأن موضوع التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وأعربوا عن تأييدهم للاقتراح الداعي لقيام الأمم المتحدة بإجراء دراسة بشأن هذه المسألة، وعن استعدادهم للتعاون الوثيق في هذا المشروع. وذكروا أن المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي لهما سجل حافل في التثقيف والتدريب المتعلقين بهذا الميدان ولديهما كم هائل من الخبرة والدراية المتعلقين بهذا الموضوع واللذين ينبغي الاستفادة منهما في هذه الدراسة.

٢٣ - وانبثقت عن المناقشة أفكار كثيرة بشأن سبل إشراك رجال التعليم في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في عملية التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وكان من أهم هذه الأفكار ما يتعلق منها بالاستعانة بوسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة، ولا سيما الإنترنت. وجرت الإشارة إلى أن الإنترنت هي إحدى الأدوات التعليمية ذات القدرات الهائلة والتي ينبغي للأمين العام والأمم المتحدة استغلالها استغلالاً تاماً.

٢٤ - وبغية تحسين مفهوم التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار في عالم اليوم وتركيز الأفكار المتعلقة بهذا التثقيف، طُرح اقتراح يدعو إلى قيام الأمم المتحدة بإجراء دراسة لهذه المسألة. وقام المجلس، خلال دورته الصيفية، بوضع مشروع للولاية التي ستناط بهذه الدراسة لكي ينظر فيه الأمين العام.

الاهتمام في جميع مراحل التعليم بمسائل نزع السلاح. ووسع المجلس نطاق المناقشة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح لتشمل التثقيف في مجال عدم الانتشار. وفي واقع الأمر، فإن هناك الكثير من معاهد البحوث حول العالم والتي تركز نفسها لدراسات السلام وحل المنازعات أو منع نشوبها. بيد أنه من اللافت للنظر أنه لا يوجد سوى معهدين اثنين من معاهد التعليم العالي في العالم يتيحان التخصص في مجال عدم الانتشار في مرحلة التعليم العالي.

٢٥ - وأوصى المجلس بأن يقوم الأمين العام، خلال مؤتمر قمة الألفية هذا العام، بإبراز الحاجة إلى التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار في جميع مراحل التعليم، بدءاً من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية ثم إلى مرحلة التعليم العالي. وشدد بعض الأعضاء على وجود حاجة ماسة لهذا التثقيف فيما بين البرلمانين ودوائر الصناعة والأعمال التجارية ووسائل الإعلام وعامة الجمهور.

٢٦ - وفي أثناء الاجتماع المعقود خلال كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير وأثناء الجزء الذي درجت العادة فيه على الاجتماع بأوساط المنظمات غير الحكومية، وجه المجلس الدعوة إلى عضوين من أعضاء المجتمع الأكاديمي البارزين في ميدان التثقيف المتعلق بنزع السلاح، وهما: بيبي أ. ريردن، من كلية المعلمين بجامعة كولومبيا، نيويورك، التي أكدت على الأهمية الأساسية للتثقيف المتعلق بنزع السلاح بالنسبة للتثقيف المتعلق بالسلام، وعلى الأهمية الأساسية للتعليم فيما يتعلق بنزع السلاح؛ ويودورا بيتيغرو، رئيسة الرابطة الدولية لرؤساء الجامعات، واللجنة المعنية بالتثقيف في مجال نزع السلاح وحل المنازعات والسلام، وهي من اللجان التي ترعاها الأمم المتحدة، والتي أوضحت التحديات التي ينطوي عليها إعداد برامج متصلة بنزع السلاح على مستويات التعليم الجامعي.

ثانيا - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٢٥ - في الدورة الشتوية، قدمت مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، باتريشيا لويس، إلى مجلس أمناء المعهد تقريراً مؤقتاً عن آخر التطورات المتعلقة ببرنامج عمل المعهد وتقديرات ميزانيته المعدلة لعام ٢٠٠٠^(٣).

٢٦ - وأبلغت المديرة مجلس الأمناء بالخطط المتعلقة بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء المعهد خلال دورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين. وقالت إنه سيجري اغتنام فرصة الاحتفال بهذه الذكرى لالتماس مزيد من الدعم من الجمعية العامة لتعزيز ميزانية المعهد.

٢٧ - وعملاً بالفقرة ٢ (ب) من المادة ٣ من النظام الأساسي للمعهد، اعتمد المجلس في دورته الصيفية، برنامج العمل وميزانية المعهد لعام ٢٠٠١، لتقديمهما إلى الجمعية العامة (انظر مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (A/55/267)).

ثالثاً - الأعمال المقبلة

٢٨ - اقترح المجلس إدراج البنود التالية ضمن أعماله المقبلة:

(أ) مواصلة مناقشة التدابير المحددة التي تقلل إلى حد كبير من خطر نشوب الحرب النووية عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ كاف؛

(ب) مواصلة المناقشة بشأن الثورة في الشؤون العسكرية وأثرها على نزع السلاح والحد من الأسلحة؛

(ج) استعراض المهمة الثالثة الموكلة إلى المجلس، وهي "إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمعلومات في مجال نزع السلاح".

٢٩ - وهناك موضوعات أخرى يمكن النظر فيها، وهي:

(أ) أداء نظم عدم الانتشار وأثرها على نزع السلاح عموماً؛

(ب) أحد المواضيع التي يمكن أن تنبثق عن مؤتمر قمة الألفية؛

(ج) نزع السلاح التقليدي؛

(د) مجموعة ورقات بحثية تدرس المناطق الخالية من الأسلحة النووية في إطار نهج يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح؛

(هـ) ثقافات العنف؛

(و) قضايا الفضاء الخارجي، بما في ذلك إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛

(ز) المساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، ونتائج المؤتمر؛

(ح) خطر انتشار القذائف وأثر نظم الدفاع بالقذائف.

الحواشي

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٤٤، الرقم ١٣٤٤٦.

(٢) قرار الجمعية العامة د-٢/١٠.

(٣) تتمثل المهمة الثانية الموكلة إلى المجلس الاستشاري في الاضطلاع بدور مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

مرفق

أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

السيد منير أكرم ^{(أ)(ب)}	السيدة جين شارب ^{(أ)(ب)}
السفير والممثل الدائم لباكستان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف	زميلة بحوث أقدم مركز دراسات الدفاع لندن
السيد رولف إيكويس ^{(أ)(ب)}	السيد نبيل فهمي ^{(أ)(ب)}
سفير السويد لدى الولايات المتحدة الأمريكية واشنطن العاصمة	السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية مصر العربية لدى الولايات المتحدة الأمريكية واشنطن العاصمة
السفير هانان بار أون ^{(أ)(ب)}	السيد قسطنطين أ. غرايشنكو ^{(أ)(ب)}
كبير مستشاري رئيس الجمهورية معهد وايزمان للعلوم رحبوت، إسرائيل	سفير أوكرانيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية واشنطن العاصمة
الدكتور وليام بوتتر ^{(أ)(ب)}	السيدة أرونداقي غوس ^(أ)
البروفسور، ومدير مركز دراسات عدم الانتشار معهد مون تري للدراسات الدولية كاليفورنيا	السفيرة عضو لجنة اتحاد الخدمة العامة نيودلهي
السيد بورييس بياديشيف ^(ب)	السيد بيتر غوسن ^{(أ)(ب)}
(اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٠)	مدير شؤون عدم الانتشار ونزع السلاح وزارة الخارجية بجنوب أفريقيا بريتوريا
السيد يوشيتومو تاناكا ^{(أ)(ب)}	السيد ريموندو غونزاليس ^{(أ)(ب)}
السفير رئيس مؤسسة راديو برس إنك طوكيو	رئيس شؤون نزع السلاح وزارة الخارجية، شيلي سانتياغو، شيلي

(اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٠) سفير شيلي لدى النمسا
فيينا

السيد غويليرمو إنريكي غونزاليس^{(أ)(ب)}
سفير الأرجنتين لدى الولايات المتحدة الأمريكية
واشنطن العاصمة

السيد جان ماري غوييهينو^{(أ)(ب)}
(لغاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)
رئيس مجلس معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني
باريس

الدكتورة روكياتو ندياي كيتا^{(أ)(ب)}
مديرة المعهد الدولي للسلام والأمن
باماكو

السيد ميغيل مارين بوش^{(أ)(ب)}
رئيس دورتي عام ٢٠٠٠
القنصل العام للمكسيك في برشلونه
برشلونه

السيدة غارسيا ماشيل
رئيسة مؤسسة التنمية المحلية
مابوتو

الدكتور هارالد مولر^{(أ)(ب)}
مدير معهد بحوث السلام،
فرانكفورت

السيد هو زياودي^{(أ)(ب)}

السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية الصين الشعبية لشؤون
نزع السلاح في جنيف
جنيف

(أ) شارك في الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الاستشاري.

(ب) شارك في الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الاستشاري.